كتاب الإمتاع والمؤانسة

مصالحة الأستاذ أحمد أمين

للدكتور زكي مبارك

لم يبق شك فى أن الأستاذ أحمد أمين غضبان بسبب المقالات التى تجاوزت العشرين ، والتى حرضت عليه بعض من خاصموه فى مجلة المكشوف وأغرت بعض « أنصاره » فى العراق ، وأخرجته عن وقاره فشتمنا فى مجلة الثقافة بأبيات جاهلية ، سامحه الله وعفا عنى !

وأقول اليوم إنى استوحشتُ مما صنعت — والاعتراف يهدم الاقتراف — فمن واجبى نحو نفسى أن أقدم إلى الأستاذ أحمد أمين عملاً صالحاً يعطفه علىّ ، ويردُّه إلى سابق عهده فيبدأنى بالتحية حين يرانى ، ويذكرنى بالجميل كما كان يصنع قبل أن أجترح فى نقده ما اجترحت ، وليس من الكثير أن أرجو عفوه ، فقد عفا « أخٌ » له من قبلُ !

والأستاذ أحمد أمين يعرف أنى رجلٌ ممتحَن بعداوات الرجال ، وقد عانيت من ذلك مصاعب لو صادفت رجلاً غيرى لدحرته فى أقصر وقت ، فمن حق عليه وهو صديقى وجارى ، وزميلى كان فى الجامعة المصرية ، أن يتجاوز عن سيئاتى ، إنه — ولله المثل الأعلى — غفورٌ رحيم !

ولكن كيف أتقرب إلى الأستاذ أحمد أمين وهو فيما يظهر أقسى من الجلمود ؟

أتقرب إليه بالعلم الذى يقول إنه حارسه وراعيه ، فأقدم إليه ملاحظات على تصحيح كتاب الإمتاع والمؤانسة الذى نشرته لجنة التأليف بتصحيح الأحمدين أمين والزين ، كما صنعتُ يوم صحح هذان الفاضلان ديوان حافظ ابراهيم ، فقد استدركت على الجزء الأول عشرين غلطة جوهرية اعترف بها الأستاذ أحمد أمين ، ثم صرفتنى الشواغل عن النظر فى الجزء الثانى ، ولعلى أرجع إليه بعد حين

ويجب قبل الشروع فى سرد ملاحظاتى أن أقدم أصدق التحية إلى المصححين الفاضلين ، فقد بذلا فى إخراج الجزء الأول جهداً لا يعرف قيمته غير من عانى المصاعب فى تحقيق بعض النصوص المخطوطة من الأدب القديم ، جزاهما الله خير الجزاء

ويجب أيضاً أن أنبه القراء إلى واجبهم فى اقتناء هذا الكتاب ، فهو تحفة أدبية قليلة الأمثال ، ورواج مثل هذا الكتاب قد يشجع لجنة التأليف والترجمة والنشر على متابعة السير فى هذا الطريق ؛ فتنشر من ذخائر الأدب القديم ما يعجز عن نشره الأفراد

وقد يلاحظ بعض القراء أن الكتاب غالى الثمن ، ولكنهم سيعرفون أن ثمنه معتدل حين يذكرون أن أمثال هذه الكتب تستوجب فى تصحيحها ونشرها كثيراً من النكاليف

وأعود إلى الموضوع فأقول :

كان فى النية أن أتعقب الجزء الأول كله ، وهو يحتاج إلى عدة مقالات ، ولكن كثرة الشواغل حالت دون ذلك ، فوقفت عند « الليلة الثامنة » وهى من عيون الكتاب

١ — جاء فى ص ١٣٢ « طريقة الربانيين » ويقول المصححان الفاضلان : إن الأصل « الديّانين » ولكنهما لم يجداها فى كتب اللغة بهذا المعنى

ونقول إن الديانين جمع ديّان وهو الناسك ، وهى كلمة قديمة فى اللغة العربية ، ولها شواهد فى كتب التصوف ، وهى كذلك من الألفاظ المألوفة عند التوحيدى ؛ وقد استعملها فى مواطن كثيرة سأدل عليها إن وجدت ما يوجب ذلك

والديان بمعنى الناسك كلمة عرفها الأدب الحديث : فقد رأيتها فى مقال نشره الدكتور طه بك حسين فى جريدة السياسة فى صيف سنة ١٩٢٦ وهو يقص حكاية ديكارت فى السخرية من المرحومين علام سلامة و محمد عبد المطلب

٢ — جاء فى ص ١٢٣ « وإنما بودكم أن تشغلوا جاهلاً »

ويقول المصححان الفاضلان إن « بودكم » هى فى الأصل « قولكم »

ونقول إن عبارة الأصل هى الصواب ، ويؤيد هذا أن المؤلف قال قبل ذلك « لأنكم لا تقولون بالكتب » ولم يفطن المصححان لغرض المؤلف فأثبتا فى مكان « لا تقولون » عبارة « لا تفون » وبهذا ظلما المؤلف فى صفحة واحدة مرتين

٣ — وجاء فى ص ١١٩ « إذا حضرت الحلقة استفدت »

ويقول المصححان الفاضلان إن « الحلقة » هى فى الأصل « المختلفة » ولم يفهما معناها فغيراها إلى « الحلقة »

ونقول إن « المختلفة » كلمة يريدها التوحيدى ، فمن الظلم

تحويلها من وضع إلى وضع ، والمختلفة هم طلبة العلم الذين يحضرون الدرس ، وقد وردت بهذا المعنى فى ص ١٢٩ إذ يقول المؤلف « وأحضرُ بركةً على المختلفة »

٤ — وفى ص ١١٢ « فإن علم العالَم ميثوثٌ فى ... بين جميع من فى العالَم »

ونقول إن السياق يوجب أن نقرأ « فإن علم العالِم » بكسر لام العالم لا فتحها

٥ — وفى ص ١٠٩ يقول المصححان الفاضلان إن « المِصاع » من صاع الشجاعُ أقرانه إذا حمل عليهم ، وهذا خطأ فى التصريف والصواب أن « المِصاع » مصدر ما صَعَ بمعنى جالَد ، فهو من فصل الميم لا فصل الصاد ، والسرعة هى التى أوقعت المصححين الفاضلين فى هذا الغلط

٦ — وفى ص ١٠٨ « بما حويناه من المنطق » ويقول المصححان الفاضلان إن « حويناه » هى فى الأصل « جربناه »

٧ — وفى ص ١١٥ « وإذا لم يكن لك بد من قليل هذه اللغة من أجل الترجمة » ويقول المصححان الفاضلان إن « الترجمة » هى فى الأصل « التجربة »

ومن هنا نفهم أن المصححين الفاضلين ظلما المؤلف فى موطنين : فالتجربة كلمة مقصودة يريدها التوحيدى بالذات . فيجب فى الطبعة الثانية أن تبقى كلمة « جربناه » فى ص ١٠٨ وكلمة « التجربة » فى ص ١١٥ فتصير العبارة الثانية هكذا :

« وإذا لم يكن لك بد من قليل هذه اللغة من أجل التجربة فلا بدّ لك أيضاً من كثيرها من أجل الترجمة »

٨ — وفى ص ١١١ « فما تقول فى معان منحولة بالنقل من لغة يونان إلى لغة أخرى سريانية »

ويقول المصححان الفاضلان إن « منحولة » هى فى الأصل « مملوكة »

ونقول إن الأصل صحيح وتغييره ليس إلا تحكماً فى توجيه غرض المؤلف

٩ — وفى ص ١١٠ « ليس كل ما فى الدنيا يوزن ، بل فيها ما يوزن وفيها ما يكال وفيها ما يُذرعَ وفيها ما يُمسح وفيها ما يُحزز »

ومن كلام المصححين الفاضلين نفهم أن أصل عبارة التوحيدى « وفيها ما يمسح ويحزر » وأنهما زادا عبارة « فيها ما »

وبذلك نعرف أن دِقة المؤلف فى التعبير خفيتْ على المصححين الفاضلين ، وتعبير التوحيدى جيد جداً ؛ لأن ما يُحزر داخل فيما يمسح فلا موجب لتخصيصه فى التفريع

١٠ — وفى ص ١١١ « الأغراض المعقولة والمعانى المدركة لا يوصل إليها إلا باللغة »

ويقول المصححان الفاضلان : « ورد فى الأصل بعد قوله « إلا » جيم وألف وذال وهى زيادة من الناسخ والصواب حذفها »

ونقول إن المصححين الفاضلين لم يفطنا إلى أن كلمة « جاذ » محرفة ، وصوابها « مجاز » ويريد المؤلف أن يقول إن اللغة مجاز أى مَعبَر نصل به إلى المعانى والأغراض

١١ — وفى ص ١٠٩ « الأسماع المصيخة والعيون المحدقة والعقول الحادة والألباب الناقدة »

ومن كلام المصححين الفاضلين تعرف أن « المصيخة » كانت محرفة فى الأصل ، وأقول يجب أن تصير « مُصغية » ليتم التزاوج بينها وبين « مُحدِقة » ومن كلامهما نفهم أن العقول الحادّة هى فى معجم الأدباء العقول الجامدة ، وأقول إن الحادة لا تتزاوج مع الناقدة فيحسن أن نقول : « العقول الصامدة ، والألباب الناقدة » والصمود له معنى يتسق مع مراد المؤلف ومع أسلوبه فى إيثار الازدواج

١٢ — فى ص ١٠٦ « ومتى اتفق إنسان بهذه الحلية » ويقول المصححان الفاضلان : لعله الجبلّة ، ونقول إن « الحلية » معناها الصفة ، ولها شواهد فى آثار القرن الثالث والرابع

١٣ — وفى ص ١١٥ « إنك فى هذا الاسم والفعل والحرف فقير إلى وصفها وبنائها على الترتيب الواقع فى غرائز أهلها »

ونقول إن « وصفها » محرفة ، والصواب « رصفها » وهى كلمة معروفة فى اصطلاحات الإنشاء

١٤ — وفى ص ١١٦ « فلم يبق إلا أحكام اللغة » والسياق يوجب أن نقرأ « إحكام اللغة »

١٥ — وفى الصفحة نفسها « قبل واضع المنطق » والصواب « قبل وضع المنطق » وقد وردت كذلك فى موطن آخر من

الحوار بين متّى والسيرافى (أنظر ص ١٢٦)

١٦ — وفى ص ١١٧ « فهذا جهلٌ من كل من يدعيه ، وخطلٌ من القول الذى أفاض فيه » والقول صوابها القائل ، كما يشهد السياق

١٧ — وفى ص ١١٩ « فأما وهو يريغ أن يبرر ما صحّ له بالاعتبار والتصفح »

ومن كلام المصححين الفاضلين نعرف أن « يبرر » أصلها « يزن » ونقول إنهما أخطآ فى التصحيح : لأن « يزن » هى الكلمة التى يريدها المؤلف ، وهو قد نص عليها فى بعض المواضع وكلمة (يبرر) بهذا المعنى لا تعرفها اللغة

١٨ — فى ص ١٢٧ « فاعتقد فيه أنه [صحيح وهو] مريض العقل »

ويقول المصححان الفاضلان إنهما زادا عبارة « صحيح وهو » وتلك زيادة يضيع بها غرض المؤلف لأنه يريد أن يقول : إن الكندى اعتُقِد فيه أنه مريض العقل حين جاز عليه التلبيس

١٩ — وفى ص ١٣٤ « بَلَل الريق ، وغزارة النفث » ، والصواب حرارة النفث

٢٠ — وفى ص ١١٦ ضبط المصححان « مسكويه » بفتح الميم ، وكذلك صنعا فى ص ٣٢ والصواب مِسكويه بكسر الميم ، وقد نص عليها صاحب القاموس ، وقال إنها على وزن سِيبويه

٢١ — وفى ص ١٣٧ « ليس للعقل من شعره منال ، ولا له فى قرضه مثال »

ومن كلام المصححين الفاضلين نعرف أن « قرضه » هى فى الأصل « عرصته » وأنا أفضّل أن تبقى هذه اللفظة كما وردت فى الأصل ، ثم نقول « مثال » فى مكان « منال » ونقول « مجال » فى مكان « مثال » فتصير العبارة هكذا :

« ليس للعقل من شعره مثال ، ولا له فى عرصته مجال »

وهى أدل على المراد مما اختاره المصححان الفاضلان ، أجزل الله لهما الثواب

٢٢ — وفى ص ١٣٨ « وكان عجبى منك دون عجبك منى ، لو تقارعنا على هذا لفلجت عليك »

وكلمة « دون » صوابها « فوق » وتنقل الواو فتصير العبارة :

« كان عجبى منك فوق عجبك منى ، ولو تقارعنا على هذا لفلجت عليك »

٢٣ — وفى ص ١٣٩ « لكنه يقرص فيحزّ ، ويَشْمُ فيهر »

وكلمة « يَشْمُ » من الغلط القبيح ، والصواب « يَسِمُ » من الوسم وهو الكىّ ، بدليل قوله بعد ذلك « ويجرح فيُجهز »

٢٤ — وفى ص ١٤١ « وأما النصيبى فدقيق الكلام » و « دقيق » خطأ ، والصواب « رقيق » ورقة الكلام هى ضعف الدين بدليل قول المؤلف فى النصيبى :

« يشكّ فى النبوّات كلها » والعقيدة الصحيحة يسميها التوحيدى « الدين الثخين » انظر ص ١٣٣

٢٥ — وفى الصفحة نفسها « إلا أنه يأتى لابن عباد فى سمته ولزوم ناموسه حتى خف عليه » والسياق يوجب أن نقول « تأتّى » فى مكان « يأتى » والتأتى هو التلطف

٢٦ — وفى ص ١٤٢ « إن كثيراً من الذين لا يكتبون ولا يقرأون ولا يحتجون ولا يناظرون ولا يُكرَمون ولا يفضّلون خيرٌ من هذه الطائفة »

ومن كلام المصححين الفاضلين نعرف أن « لا يُكرَمون ولا يفضّلون » أصلها « يلزمون ولا يتفضلون »

وأقول إن الصواب « ويُلزَمون ولا يَفصِلون » والمعنى أنهم يُلزَمون الحجة ولا يستطيعون الفصل ، وهو الحكم والتمييز بين دقائق الأغراض

٢٧ — وفى ص ١٤٣ « وتَحيلَ الحالَ به عند خوضك وفيضك »

كذلك ضبط المصححان عبارة « تَحيلَ الحال » والمعنى غير واضح ، وأنا أحب أن تكون « وتُحيل المحال »

والمحال بفتح الميم هو الحيلة ، وهو يتسق مع المراد

* * *

أما بعد فهذه سبع وعشرون ملاحظة قيدناها عند قراءة « الليلة الثامنة » من كتاب الإمتاع والمؤانسة ، وفى هذا الفصل نفسه أشياء سكتنا عنها لأنها قليلة الأهمية

وهذه الملاحظات خليقة بأن تصلح ما بيني وبين الأستاذ أحمد أمين ، فإن لم تكف للإصلاح فسأراجع الكتاب كله

ولكن أين الوقت ؟

الوقت عند صديقنا الدكتور بشر فارس ، وهو قد عزم على مراجعة كتاب التوحيدي ، وأنا أنتظر أن يكون بحثه أوفى وأشمل ، لأنه يملك من الفراغ ما لا أملك

* * *

بقيت كلمة عن الأستاذ أحمد الزين وهو المسئول الأول عن تصحيح هذا الكتاب :

ألا يرى هذا الصديق أن بعض التصحيحات غلب عليها الارتجال ؟

وإلا فكيف جاز أن يكون المصاع من صاع ؟ وكيف جاز أن يكون الديان بمعنى الناسك أمراً غير معروف ؟

وأمثال هذه الأغلاط تشهد بأن الأستاذ أحمد أمين لم يشترك في التصحيح بطريقة جدية ، لأن من كان في مثل علمه وفضله لا يخطئ في هذه البديهيات

* * *

وفي ختام هذا البحث أعتذر للقراء من محادثتهم في شؤون لا يدركها غير من يملك نسخة من كتاب الإمتاع والمؤانسة ؛ فلولا الثقة بأنهم لن يضنوا على أنفسهم بنسخة من هذا الكتاب لطويت عنهم هذه الملاحظات

وذلك إعلان ننشره في « الرسالة » بالمجان مراعاةً للتضامن الأدبي بين المؤلفين والناشرين ، فهل يكون القراء عند الظن الجميل فيُقبلوا على اقتناء هذا الكتاب ؟

إن ثمنه لا يزيد على ثمن أربع عُلب من السجاير المصرية ، فأين من يفكر في متعة العقل كما يفكر في مُتعة الحِس ؟ سارعوا إلى اقتناء الكتب الجيدة لتعرفوا أن العرب لهم أذواق وعقول

زكي مبارك